قياس ومر اقبة جودة الأصول وفق نموذج CAMELS، كأداة لتفعيل نظام الرقابة الداخلية في البنك الوطني الجز ائري BNA للفترة من 2012 إلى 2016

Measuring and monitoring the assets quality according to the CAMELS model, as a tool to activate the internal control system of the National Bank of Algeria BNA for the period from 2012 to 2016

عبد الله كمال بن مسعود
(مخبر التنمية الإدارية) جامعة غرداية، الجز ائر
benmessaoud.abdallahkamel@univ-ghardaia.dz

سليمان بلعور
(مخبر التنمية الإدارية) جامعة غرداية، الجز ائر*
bellaouar.slimaneg@univ-ghardaia.dz

تاريخ الاستلام: 2020/04/10 ؛ تاريخ القبول : 2020/04/19

مستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس جودة أصول البنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2012 إلى 2016 وفق المؤشرات التي جاء بها نظام CAMELS ، لأجل تفعيل نظام الرقابة الداخلية لهذا البنك. وقد تم ذلك من خلال بناء مصفوفة عامة لتنقيط جودة الأصول وفعالية نظام الرقابة الداخلية. وقد توصلت الدراسة إلى أن الأصول المملوكة للبنك الوطني الجزائري تواجدت ضمن الصنف 03 والذي يعبر عنه بأصول ذات جودة معقولة مع بعض النقائص، كما أن قياس ومراقبة جودة الأصول أثبتت تواجد نظام الرقابة الداخلية للبنك بمستوى متوسط الفعالية. وتوصي الدراسة بإعادة النظر في مستوى تركز أصول البنك بتنويعها قدر الإمكان، ومراجعة قيم كل المستحقات غير المسددة وخاصة المتعثرة منها لمحاولة الحد منها ووضع سياسة ناجعة لاسترجاعها.

الكلمات المفتاحية: قياس جودة الأصول؛ مراقبة جودة الأصول؛ نظام التقييم المصرفي الأمريكي؛ فعالية نظام الرقابة الداخلية.

تصنيف JEL: G21.

Abstract:

This study aimed to measure the quality of the assets of the Algerian National Bank during the period 2012 to 2016 according to the indicators provided by CAMELS system, in order to activate the internal control system of this bank. This was done by building a general matrix for rating the quality of assets and the effectiveness of the internal control system. The study found that the assets owned by the National Bank of Algeria existed in the class 03, which is expressed by assets of reasonable quality with some

* المؤلف المراسل.

shortcomings, Also measuring and monitoring the assets quality Proved existence the internal control system of the bank are at an average level of effectiveness. The study recommends reviewing the level of concentration of the bank's assets by diversifying them as much as possible, reviewing the values of all dues not paid, especially troubled ones, in an attempt to reduce them and setting an effective policy for recovering them.

Keywords: Measuring the assets quality; Monitoring the assets quality; American Banking Rating System; The effectiveness of the internal control system.

Jel Classification Codes : G21.

1- مقدمة:

ولأن الرقابة الداخلية في البنوك تعتبر جزءا أساسيا من الرقابة البنكية الشاملة، كونها تمثل خط الدفاع الأول في منع وصد وتحجيم المخاطر والأخطاء الناجمة عن الانشطة اليومية، لذا اصدرت الجزائر تشريعا قانونيا لنظام الرقابة الداخلية التي يجب على البنوك والمؤسسات المالية الالتزام به لاسيما فيما يتعلق بالأنظمة الخاصة بتقدير وتحليل المخاطر، والأنظمة الخاصة بمراقبتها والتحكم فيها، والمتمثل ابتداء في النظام 03/02 المؤرخ في 14 نوفمبر2002 بصفة تمهيدية، ليتم تحديثه فيما بعد بإصدار نظام جديد للرقابة الداخلية رقم 08/11 المؤرخ في 28 نوفمبر2011.

بعد ذلك وفي سنة 2012 تم اعتماد نظام جديد للرقابة على البنوك، مستوحى كليا من نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS، باعتباره أحد الوسائل الرقابية التي تتم عن طريق التفتيش الميداني والتفتيش المستندي بسبب مكوناته الستة المتنوعة بين مؤشرات مالية وغير مالية، حيث تؤخذ هذه المعايير كمؤشرات لتقييم أداء البنوك، ثم تصنيفها واكتشاف أوجه الخلل المالي في أدائها قبل وقت مبكر حتى لا تتعرض لمشاكل مالية عاصفة تؤدي إلى انهيارها.

سنركز في دراستنا هذه على البنك الوطني الجزائري، كونه حسب تقرير المفتشية العامة لبنك الجزائر ثاني أهم بنك من حيث الحجم والانتشار الجغرافي والتأثير على البنية المصرفية، كما سنقتصر على أحد أهم مكونات نظام CAMELS والمتمثلة في جودة الأصول (ASSET QUALITY).

أشكالية الدراسة وفرضياتها: مما سبق نطرح إشكالية هذه الدراسة كما يلي:

كيف يساهم قياس ومراقبة جودة الأصول وفق نموذج CAMELS في تفعيل نظام الرقابة الداخلية في البنك الوطني الجزائري BNA؟

وترتكز هذه الدراسة على الفرضيات التالية:

- يساهم قياس ومراقبة المستحقات ذات المخاطر الممكنة كأحد مؤشرات جودة الأصول وفق نموذج CAMELS في تفعيل نظام الرقابة الداخلية للبنك الوطني الجزائري خلال فترة الدراسة وذلك من خلال الحدود والتصنيفات الموجودة في النظام.
- يساهم قياس ومراقبة المستحقات ذات المخاطر العالية كأحد مؤشرات جودة الأصول وفق نموذج CAMELS في تفعيل نظام الرقابة الداخلية للبنك الوطني الجزائري خلال فترة الدراسة وذلك من خلال الحدود والتصنيفات الموجودة في النظام.
- يساهم قياس ومراقبة المستحقات المتعثرة كأحد مؤشرات جودة الأصول وفق نموذج CAMELS في تفعيل نظام الرقابة الداخلية للبنك الوطني الجزائري خلال فترة الدراسة وذلك من خلال الحدود والتصنيفات الموجودة في النظام.
- يساهم قياس ومراقبة التركز في المحفظة الائتمانية للبنك كأحد مؤشرات جودة الأصول وفق نموذج CAMELS في تفعيل نظام الرقابة الداخلية للبنك الوطني الجزائري خلال فترة الدراسة وذلك من خلال الحدود والتصنيفات الموجودة في النظام.

أهداف الدراسة: نهدف من خلال هذه الدراسة إلى ما يلي:

- قياس جودة أصول البنك الوطني الجزائري للفترة من 2012 إلى 2016 من خلال مقارنتها بالحدود التي وضعها نظام CAMELS.
- بناء مصفوفة عامة لتنقيط جودة الأصول وفعالية نظام الرقابة الداخلية خلال فترة الدراسة.
- تحديد الحالات الممكنة لمؤشرات تقييم جودة الأصول وفعالية نظام الرقابة الداخلية للبنك الوطني الجزائري خلال فترة الدراسة.

أهمية الدراسة: تتجلى أهمية هذه الدراسة في الجوانب التالية:

- تتناول مشكلة هامة تمس كل البنوك الجزائرية وهي تفعيل نظام الرقابة الداخلية.
- تسلط الضوء على مؤشر هام من مؤشرات نموذج التقييم المصرفي وهو جودة الأصول.
- يعتبر البنك الوطني الجزائري بنكا عريقا في الجزائر وستساهم هذه الدراسة في مده بوضعيته الحقيقية خلال فترة الدراسة.
- يمكن الاستفادة من هذه الدراسة لتعميمها على باقي البنوك الجزائرية.

منهج الدراسة: اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي لوصف نموذج CAMELS وما جاء به فيما يخص جودة الأصول، وكذا في وصف مفاهيم ومتطلبات تفعيل نظام الرقابة الداخلية

للبنوك، كما استخدمنا المنهج الوثائقي لاستخراج الأدلة من وثائق بنك BNA لتحديد مساهمة قياس ومراقبة جودة الأصول في تفعيل الرقابة الداخلية خلال فترة الدراسة لهذا البنك.

حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: تمت هذه الدراسة على البنك الوطني الجزائري باعتباره من أكبر البنوك الجزائرية من حيث الانتشار ورأس المال، إضافة إلى توفر القوائم المالية للفترة المدروسة.

- الحدود الزمانية: تشمل هذه الدراسة الفترة الممتدة من 2012 إلى 2016، كون أن نظام CAMELS جرى تطبيقه واعتماده من طرف بنك الجزائر ابتداء من سنة 2012.

2- الإطار النظري للدراسة

أولا -ماهية نموذج التقييم المصرفي CAMELS

جاء هذا النموذج نتيجة للانهيارات المصرفية التي تعرضت لها الولايات المتحدة عام 1933 وأعلن بموجبها عن إفلاس أكثر من 4000 بنك محلي، مما أدى بالسلطات النقدية إلى استحداث نظام مالي بديل للنظام الاحصائي التقليدي، كإحدى أدوات التنبؤ والرقابة وتمت تسميته اختصارا بـ CAMELS. وهناك عدة تعريفات لنظام CAMELS، اختلفت فيما بينها حول من يعتبره أداة للرقابة المباشرة ومن يرى إمكانية دعمه للرقابة الداخلية للبنوك، ويمكننا تعريفه بأنه عبارة عن نموذج لتصنيف وتقييم البنوك بناء على النتائج المتحصل عليها من حساب مؤشرات معينة، بالاعتماد على معطيات مالية وغير مالية، وذلك بغرض معرفة مدى قوة ومتانة أدائها أو نقاط الضعف بها تمكن المفتشين أو الباحثين من تحديد الإجراءات الوقائية اللازمة.

وتستند رقابة التقييم بالمؤشرات التي يستند عليها هذا النظام إلى نتائج الفحص الميداني (الرقابة الميدانية)، وتقوم على معايير رقابية تغطي خمسة مناطق رئيسية في البنك، ثم أضيف إليها عنصر سادس يغطي تحليل الحساسية اتجاه مخاطر السوق، ليصبح بذلك اسم هذا النظام الرقابي بـ (CAMELS) . وهذه المناطق هي: (يوسف بوخلخال، 2012، ص: 207)

- كفاية رأس المال	Capital Adequacy
- جودة الأصول	Asset quality
- الإدارة	Management
- الربحية	Earning
- السيولة	Liquidity
- الحساسية لمخاطر السوق	Sensitivity to market risk

ثانيا- مؤشرات قياس جودة الأصول البنكية (Asset quality): إن حيازة البنك على أصول جيدة سوف يعني توليد دخل أكثر وتقييم أفضل لكل من السيولة والإدارة وبالتالي زيادة في رأس المال وكفاءته، وتعتبر ذات أهمية خاصة في نظام التقييم CAMELS لأنها الجزء الحاسم في نشاط البنك الذي يقود عملياته نحو تحقيق الإيرادات. وتقاس جودة الاصول البنكية وفق نظام CAMELS بالمؤشرات التالية :

أ- المؤشرات المرتبطة بإجمالي الأصول: وتتمثل في النسب التالية:

- **الأصول الثابتة إلى إجمالي الأصول**: تقيس هذه النسبة حجم الأصول غير المدرة للإيرادات مقارنة بإجمالي الأصول، فكلما زادت هذه النسبة عن 20% دلت على عدم جودتها وعدم سعي البنك نحو تحقيق الأرباح.
- **الأصول المحققة للإيرادات الى إجمالي الأصول**: تقيس هذه النسبة حجم الأصول المدرة للإيرادات بالنسبة لإجمالي الأصول، حيث أنه كلما زادت هذه النسبة عن 80 % فهذا يعكس اهتمام البنك باقتناء الأصول المحققة للإيرادات، وبالتالي إمكانية استمراره في النشاط. (محمد بن سفاع، 2008 ، ص: 16)

ب- المؤشرات المرتبطة بالقروض المتعثرة (NPLs): ويندرج تحت هذا الصنف النسب التالية: (Uyen Dang, 2011, P : 20)

- **القروض المتعثرة إلى إجمالي حقوق الملكية:** تقيس هذه النسبة ما تمثله القروض المتعثرة بالنسبة لإجمالي حقوق الملكية، حيث كلما قلت هذه النسبة كان الوضع أفضل للبنك والهدف ألا تتجاوز هذه النسبة الحد الاقصى وهو 1%، ومع ذلك فمن المطلوب على المسيرين كلما ارتفعت هذه النسبة، زيادة رأس مال البنك وتفادي تآكله في حالة الخسارة.
- **القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض**: تقيس هذه النسبة ما تمثله القروض المتعثرة بالنسبة لإجمالي القروض، حيث كلما قلت هذه النسبة كان الوضع أفضل للبنك والهدف ألا تتجاوز هذه النسبة الحد الأقصى وهو 1%، وتدل هذه النسبة في حالة احترامها للحد المسطر على سلامة السياسة الائتمانية وقدرة البنك على منح القروض للعملاء الجيدين الذين يسددون ديونهم.
- **مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض**: تظهر مخصصات خسائر القروض في الميزانية العمومية ضمن الأصول مع الإئتمانات، وكلما زادت النسبة عن الحد الأقصى 1.5%، فهذا يدل على ارتفاع في قيمة المخصصات وبالتالي تدني في قيمة الأصول واحداث مشكل في السداد، يستدعي متابعة خاصة لها ومراجعة للسياسة الائتمانية.

ج- المؤشرات المرجحة بالمخاطر: وتنحصر في النسب التالية:

- **نسبة الأصول المرجحة بالمخاطر** (Weighted Classification Ratio) وتساوي :

$$WCR = (Weighted\ classification\ Asset)/(Tier1 + ALLL)$$

حيث أن:

ALLL=: (مخصصات خسائر القروض والديون المشكوك فيها)

Tier1 = حقوق الملكية

Weighted Classification Assette = الأصول المصنفة المرجحة

ويتم تصنيف الأصول وفق نظام CAMELS على حسب درجة المخاطر المحيطة بها، إذ يقوم ذلك على أساس إعطاء وزن ترجيحي لكل مستوى ،حيث أن الأصول في مستوى الخسارة (LOSS) تم إعطاؤها وزن 100% والأصول دون المستوى (Substandard) تم إعطاؤها وزن 20%، أما الأصول المشكوك فيها (Doubt full) تم إعطاؤها وزن 50 % يتم ضربه في مبلغ الأصل المرجح.(SR 90-21)

(IB),1990, Board of Governors of the Federal Reserve System
www.federalreserve.gov/boarddocs/srletters/1990/sr9021.htm

- نسبة الأصول المصنفة الإجمالية (Total Classification Ratio): وتساوي الى:

$$TCR = (TOTAL\ CLASSIFIED\ ASSET)/(Tier1 + ALLL)$$

حيث أن:

- TCR : إجمالي الأصول المصنفة

- Total classified Asset (loss, doubt full, substandard): مجموع الأصول المصنفة

- ALLL: مخصصات خسائر القروض والديون المشكوك فيها

ثالثا- فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك

قبل الخوض في مفهوم فعالية نظام الرقابة الداخلية نشير إلى أنه النسبة للجزائر فانه ووفقا للنظام 08/11 المؤرخ في 2011/12/28 الصادر عن بنك الجزائر والمتعلق بالرقابة الداخلية في البنوك، ورد في نص المادة الثالثة منه ما يلي:" تتشكل الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية من مجموع العمليات والمناهج والإجراءات، التي تهدف على الخصوص، إلى ضمان ما يأتي بشكل مستمر : (التحكم في النشاطات، السّير الجيد للعمليات الداخلية، الأخذ بعين الاعتبار بشكل ملائم جميع المخاطر بما فيها المخاطر العملياتية، احترام الإجراءات الداخلية، المطابقة مع الأنظمة والقوانين، الشفافية ومتابعة العمليات المصرفية، موثوقية المعلومات المالية، الحفاظ على الأصول، الاستعمال الفعّال للموارد).

وحسب ما ورد في كل من تقرير لجنة OSO 2013 ، والكائن مقرها بالولايات المتحدة، إضافة إلى تقرير لجنة بازل للرقابة على البنوك والكائن مقرها بسويسرا، فان نظام الرقابة الداخلية يكون فعالا إذا كان لدى مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية تأكيدات معقولة بخصوص تحقيق الأهداف

المسطرة في هذا النظام، بالإضافة إلى فعالية أداء مكوناته وذلك من خلال تأدية البنوك لأنشطتها. (Appiah-Gyamerah , Nartey, 2014, P : 380)

ووفقا لما ورد في المادة 37 من النظام رقم08/11، والمتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، فانه من بين متطلبات نجاح وفعالية هذا النظام، احتوائه على أنظمة تسمح بقياس وتحليل المخاطر ومراقبتها وبشكل دوري، مع توفر العناصر التالية:

- ✓ السياسات والاستراتيجية: وذلك من خلال تحديد مستوى المخاطر التي ترغب الإدارة الخوض فيها ومستوى المسئوليات، ونشرها داخل المنظمة؛
- ✓ تحليل المخاطر: إحصاء الأحداث المحتملة والتي يمكن أن تؤثر على أهداف البنك بشكل دوري سواء كانت داخلية أو خارجية إضافة إلى المخاطر التي لا يمكن تجنبها ومقارنتها بمستوى المخاطر المقبولة الذي تم تحديده من طرف مجلس الإدارة، مع تقييم الآثار الناتجة عنها؛
- ✓ وضع مؤشرات رئيسية من أجل متابعة وتقييم نظام إدارة المخاطر؛
- ✓ توفر خطط العلاج أو الإصلاح مع تحديثها ومتابعتها دوريا.

ووفقا لما سبق، يمكننا تصنيف نظام الرقابة الداخلية الفعال نسبة إلى درجة أدائه وتحقيقه للأهداف وتغطية المخاطر، إلى أربعة أنواع: (خلف عبد الله الوردات، 2006 ،ص: 146)

- **نظام ذو فعالية ممتازة**: ويتحقق ذلك إذا تم تقديم تأكيدات بخصوص أن النظام الذي تم وضعه قد حقق كل أهدافه وأنه تم تغطية جميع المخاطر وبشكل واف.
- **نظام ذو فعالية جيدة**: يتحقق ذلك إذا تم تقديم تأكيدات بخصوص أن النظام الذي تم وضعه قد حقق جل أهدافه وأنه تمت الإحاطة بجميع المخاطر إلا في بعض الاستثناءات القليلة.
- **نظام ذو فعالية مقبولة**: يتحقق ذلك إذا تم تقديم تأكيدات بخصوص أن النظام الذي تم وضعه قد ساهم إلى حد ما في تحقيق أهدافه، وأنه تمت الإحاطة بجميع المخاطر إلى حد ما، من خلال عمليات مراقبة تتسم بالعيوب في بعض الأحيان أو الحالات.
- **نظام ذو فعالية ضعيفة:** يتحقق ذلك إذا لم يتم التوصل إلى تقديم تأكيدات بخصوص تحقيق الأهداف المرجوة، وأنه لم تتم الإحاطة بجميع المخاطر بالرغم من عمليات المراقبة، أو ضعف في الإجراءات والوسائل المتخذة.

3- قياس ومراقبة جودة الأصول للبنك الوطني الجزائري لتفعيل نظام الرقابة الداخلية

أولا: نبذة عن البنك الوطني الجزائري BNA:

أنشئ البنك الوطني الجزائري بتاريخ 13 جوان 1966، حيث يعتبر أول بنك تجاري وطني تم إنشاؤه آنذاك، مارس كافة النشاطات المرخصة للبنوك التجارية ذات الشبكة، كما تخصص إلى

جانب ذلك في تمويل القطاع الزراعي وترقية الريف. وفي سنة 1982 تمت إعادة هيكلته وذلك بإنشاء بنك جديد وليد منه متخصص هو "بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR" مهمته الأولى والأساسية هي التكفل بالتمويل وتطوير المجال الفلاحي.

بموجب أحكام القانون رقم 88-01 الصادر في يناير 1988 والمتعلق باستقلالية المؤسسات العامة والمتضمن توجيه المؤسسات الاقتصادية نحو التسيير الذاتي، أصبح البنك شركة مساهمة "SPA" وبرأسمال عمومي 100%، والذي كان له تأثيرات على تنظيم ومهام البنك الوطني الجزائري منها.

يعتبر البنك الوطني الجزائري، أول بنك حاز على اعتماده بعد الإصلاحات وبعد مداولات مجلس النقد والقرض بتاريخ 05 سبتمبر 1995، أما في سنة 2009 فتم رفع رأسماله من 600 14 مليار دينار جزائري إلى 600 41 مليار دينار جزائري، وفي سنة 2018 تم رفع رأسماله للمرة الثانية من 600 41 مليار دينار جزائري إلى 000 150 مليار دينار جزائري. ويتوفر البنك حاليا على أزيد من 214 وكالة تجارية موزعة على كافة التراب الوطني، ويحوز على أكثر من 2.7 مليون زبون من الخواص والمؤسسات الناشطة من مختلف الأحجام. (https://www.bna.dz/ar)

ثانيا-هيكل نظام الرقابة الداخلية في BNA:

تطبيقا لما ورد في النظام 08/11، فقد قام البنك بعدة إجراءات وإعادة هيكلة لمديرياته، كمحاولة منه لمواكبة هذا التغيير، ليصبح نظام الرقابة الداخلية فيه مرتبطا تصاعديا مباشرة بالرئيس المدير العام ويحتوي على 05 مكونات هي:

✓ **المفتشية العامة**: بعد إعادة هيكلتها أنيط بها الحرص مع التحقق والتأكد من: (الفهم والتطبيق الصارم للتعليمات والإجراءات، حسن التسيير للموارد والأصول، نوعية الخدمات المؤداة). (BNA, DG, Circulaire N° 1789, P:2)

✓ **مديرية التدقيق الداخلي**: بعد إعادة هيكلتها أنيط بها تدقيق مختلف الأنشطة والمهام داخل البنك وفق السياسة العامة المسطرة من قبل الإدارة التنفيذية ومن أهم مهامها (التدقيق العملياتي، تدقيق الفعالية، التدقيق المحاسبي والمالي، تدقيق الإجراءات، إضافة إلى القيام بمهام خاصة). (BNA, DG, Circulaire N° 1922, P:3)

✓ **مديرية إدارة المخاطر**: تم إنشاؤها ابتداء وفقا للنظام القديم للرقابة الداخلية للبنوك بالجزائر 03/02، ومن أهم مهامها:(الإعداد والحرص على وضع استراتيجية لإدارة المخاطر بالبنك،

تحديد الطرق والوسائل لتحديد ومتابعة المخاطر، إعداد التقرير السنوي لإدارة المخاطر وسبل المعالجة). (BNA, DG, Circulaire N° 1923, P:2)

✓ **مديرية المطابقة**: تعتبر من المديريات التي إنشاؤها حديثا وأنيط بها المهام التالية: (تحديد وقياس ومراقبة مخاطر عدم المطابقة، وضع السياسات والإجراءات المتعلقة بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب). (BNA, DG, Circulaire N° 2080, P:2)

✓ **مديرية الإشراف على الرقابة الداخلية**: تم إنشاؤها ابتداء وفقا للنظام القديم للرقابة الداخلية للبنوك بالجزائر، ومن أهم مهامها: (الحرص والتأكد من احترام مختلف هيئات البنك لكافة التوصيات الصادرة من الهيئات الرقابية الداخلية والخارجية، إعداد التقارير الدورية المتعلقة بأداء الرقابة الداخلية). (BNA, DG, Circulaire N° 1920, P:2)

- الملاحظ هنا أنه لم يتم استحداث الهيئات التالية التي تم إلزام البنوك بها وهذا بنص المادة 04 من نفس النظام:

✓ هيئة المحاسبة ومعالجة المعلومات

✓ هيئة حفظ الوثائق والأرشيف

ثالثا- قياس ومر اقبة جودة الأصول في البنك الوطني الجز ائري BNA:

ابتداء من سنة 2012 تم اعتماد نظام جديد للرقابة على البنوك في الجزائر مستوحى كليا من نظام CAMELS، ويعتمد نفس الطريقة في القياس والمراقبة وتمت تسميته بنظام التنقيط المصرفي (SNB)، إلا أن تجربته ابتداء كانت على بنكين عموميين فقط، وفيما يلي سنعرض ما أورده بخصوص قياس مؤشرات جودة الأصول والحدود المسطرة التي يجب على البنك الحرص عليها وعدم تجاوزها. (التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2013، ص:146)

رابعا- مصفوفة تنقيط جودة الأصول وفعالية نظام الرقابة الداخلية:

في ما يلي سنقوم بإعداد مصفوفة يتم بناء عليها الحكم على مدى التزام البنك وحرصه على امتلاك أصول ذات نوعية جيدة وفق المؤشرات المحددة من قبل السلطات الإشرافية والمتطابقة مع ما جاء في نظام CAMELS والحكم في الوقت ذاته على فعالية نظام الرقابة الداخلية، وتتمثل تلك المؤشرات في: المستحقات ذات المخاطر الممكنة/ المستحقات ذات المخاطر العالية/ المستحقات المتعثرة/ التركز في محفظة القروض.

الجدول رقم (01): مصفوفة جودة الأصول البنكية وفعالية نظام الرقابة الداخلية.

التنقيط	الحالة	المميزات	وضعية البنك	فعالية نظام الرقابة الداخلية
1	جيد	نوعية جيدة للأصول: - التحكم في المخاطر من طرف الإدارة - تسيير جيد للقروض - نقص في الأصول المصنفة	يمتاز المصرف بإدارة جيدة للأصول	نظام فعال مع احترام للحدود والأهداف المسطرة
2	مرضي	جودة مرضية للأصول: - قصور طفيف يمكن رفعه بالإجراءات التصحيحية المناسبة.	في المجمل يمتاز المصرف بإدارة جيدة للأصول مع وجود بعض النقائص غير المعتبرة	نظام فعال إلى حد ما مع احترام لمجمل الحدود والأهداف
3	معقول	أصول ذات جودة معقولة: - نقائص ملاحظة تستدعي التدخل في أقرب الآجال لرفعها.	يمتاز المصرف بإدارة معقولة للأصول مع عدم وجود عيوب رئيسة	نظام متوسط الفعالية مع احترام نسبي للحدود والأهداف
4	ضعيف	ضعف في جودة الأصول: - وجود نقائص معتبرة يجب تداركها حالا	يمتاز المصرف بإدارة ضعيفة للأصول يمكن ان تؤدي الى خسائر محتملة	نظام ضعيف الفعالية مع احترام ضعيف للحدود والأهداف
5	معيب	فشل وعيوب في الأصول: - وجود تهديدات فعلية وجادة	المصرف في وضعية حرجة وخطيرة	نظام غير فعال مع عدم احترام للحدود والأهداف

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على

Banque D'Algérie, Direction Générale de l'Inspection Générale, Système de Notation Bancaire, Supervision du Système Bancaire, P 17.

خامسا- الحالات الممكنة لمصفوفة جودة الأصول البنكية وحدودها:

للحكم على حالة البنك فيما تعلق بجودة أصوله وبالاعتماد على مؤشرات التقييم الواردة في المصفوفة السابقة، فان بنك الجزائر ومن خلال اعتماده على نظام التنقيط المصرفي SNB، والمستوحى من نظام CAMELS، قد أورد الحالات التالية:

جدول رقم (02): الحالات الممكنة لمؤشرات تقييم جودة الأصول وفعالية نظام الرقابة الداخلية

التنقيط / مؤشرات جودة الاصول	1 جيد	2 مرضي	3 معقول	4 ضعيف	5 معيب
المستحقات ذات المخاطر الممكنة	أقل من 07 % من مجموع الأصول	تتواجد بين 07 % و15 % من مجموع الأصول	تتواجد بين 15 % و30 % من مجموع الأصول	تتواجد بين 30 % و 50 % من مجموع الأصول	أكبر من 50 % من مجموع الأصول
المستحقات ذات المخاطر العالية	أقل من 25 % من الأموال الخاصة	تتواجد بين 25 % و50 % من الأموال الخاصة	تتواجد بين 50 % و75 % من الأموال الخاصة	تتواجد بين 75 % و100 % من الأموال الخاصة	أكبر من 100% من الأموال الخاصة
المستحقات المتعثرة	تمثل أقل من 1% من مجموع القروض	تمثل أكبر من 2 % من مجموع القروض	تتواجد بين 2 % و 5 % من مجموع القروض	تتواجد بين 5 % و10 % من مجموع القروض	تمثل أكبر من 10 % من مجموع القروض
تركز الأصول	اقل من 25 % من الأموال الخاصة	أكبر من 25 % وأقل من 50 % من الأموال الخاصة	أكبر من 50 % وأقل من 75 % من الأموال الخاصة	أكبر من 75 % وأقل من 100 % من الأموال الخاصة	أكبر من 100 % من الأموال الخاصة مع ضعف في الإيرادات

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على

Banque D'Algérie, Direction Générale de l'Inspection Générale, Système de Notation Bancaire, Guide Générale De Contrôle Sur Place, P 31.

سادسا- تحليل وتقييم جودة الأصول للبنك الوطني الجزائري BNA:

نستهدف في هذا العنصر تحليل وتقييم جودة الأصول للبنك وفقا للمعايير التي أتى بها نظام التنقيط المصرفي SNB، والمستوحى من نظام CAMELS، حيث سنقوم ابتداء بإيراد جداول القياس ومن ثم مراقبة تطورها عبر منحنيات وهذا لمختلف المؤشرات.

- **مؤشر المستحقات ذات المخاطر الممكنة:** يقيس هذا المؤشر حجم المستحقات غير المسددة إلى مجموع القروض المباشرة، ويمكن حسابه وفق العلاقة التالية:

مؤشر المستحقات ذات المخاطر الممكنة = المستحقات غير المدفوعة (أقساط + فوائد) / اجمالي التمويلات المباشرة الممنوحة للزبائن.

جدول رقم (03): قياس مؤشر المستحقات ذات المخاطر الممكنة.

السنوات / المؤشر	2012	2013	2014	2015	2016
المستحقات ذات المخاطر الممكنة	%1.65	%1.55	%1.02	%1.29	%2.07
التنقيط السنوي	1	1	1	1	1
التنقيط الكلي لمدة الدراسة	1				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري BNA

ويمكننا تمثيل المعطيات بيانيا بناء على مخرجات الجدول السابق.

شكل رقم (01): مؤشر المستحقات ذات المخاطر الممكنة.

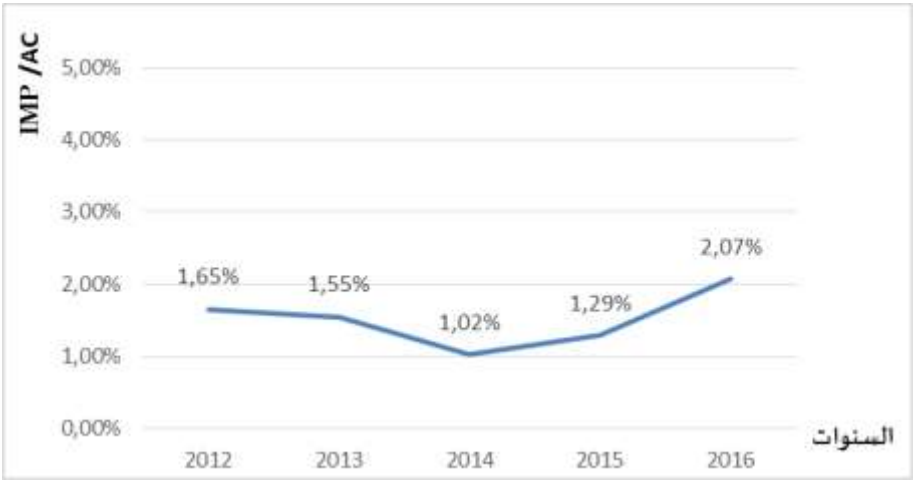

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على

Banque Nationale d'Algérie, Rapports annuels du 2012 à 2016.

حيث أن: IMP= المستحقات غير المدفوعة (أقساط + فوائد)

AC = اجمالي التمويلات المباشرة الممنوحة للزبائن

من المنحنى السابق نلاحظ أن مؤشر المستحقات غير المدفوعة لأقل من 03 أشهر والمعبر عنه بالمستحقات ذات المخاطر الممكنة، يتواجد ضمن مجال التنقيط 01 وهو ما يوافق المستوى الجيد والذي يعني احترام البنك للحدود المسطرة، بمعنى أن أصول البنك ذات المخاطر الممكنة في وضع

مرضي جدا، ولكنه قد عرف في مجمله ارتفاعا مستمرا عبر سنوات الدراسة، ويمكننا تقسيم هذا التطور من خلال المنحنى إلى مرحلتين مختلفتين حسب ما يلي:

- تمتد المرحلة الأولى من سنة 2012 إلى 2014 والتي شهدت انخفاضا ملحوظا للمؤشر من 1.65% إلى 1.02 % وبمعدل تحسن صوري يمثل أكثر من 60%، نظرا للارتفاع المشهود والمماثل في قيمة القروض الممنوحة للزبائن لنفس الفترة باعتبارها تمثل مقام المؤشر .

- عرفت المرحلة الثانية للفترة المدروسة من سنة 2014 الى 2016 تزايدا مستمرا للمؤشر ليصل في نهاية الفترة إلى 2.07% وبمعدل تدهور يفوق 100% مقارنة بسنة 2014، رغم تواصل البنك في سياسة التوسع الائتماني، ورغم أن البنك لازال في وضعية التنقيط الجيدة في هذه الفترة، الا أنه يقترب من نسبة 7% من سنة لأخرى، مما يحتم عليه إعادة النظر في محفظته الائتمانية واتخاد إجراءات تصحيحية.

▪ **مؤشر المستحقات ذات المخاطر العالية:** يقيس هذا المؤشر حجم المستحقات ذات المخاطر العالية والتي تمثل مجمل المستحقات والفوائد المتولدة منها وغير المسددة منذ أكثر من 06 أشهر والتي يرجى سدادها اما بالطرق الودية أو القانونية إلى اجمالي الأموال الخاصة للبنك. يمكن حسابه وفق العلاقة التالية:

مؤشر المستحقات ذات المخاطر العالية = المستحقات ذات المخاطر العالية/ الأموال الخاصة.

جدول رقم (04): قياس مؤشر المستحقات ذات المخاطر العالية

السنوات / المؤشر	2012	2013	2014	2015	2016
المستحقات ذات المخاطر العالية	%36.32	%35.24	%36.90	%34.28	%32.22
التنقيط السنوي	2	2	2	2	2
التنقيط الكلي لمدة الدراسة	2				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري BNA

ويمكننا تمثيل المعطيات بيانيا بناء على مخرجات الجدول السابق.

شكل رقم (02): مؤشر المستحقات ذات المخاطر العالية

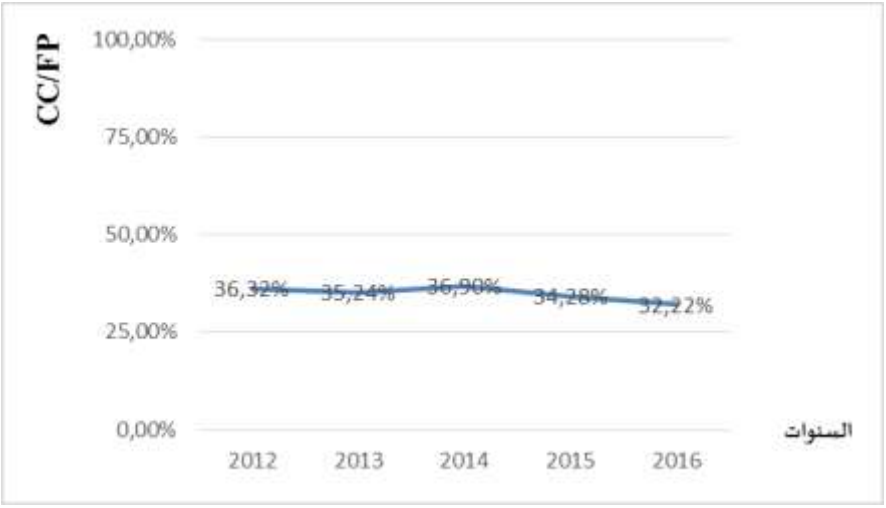

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على

Banque Nationale d'Algérie, Rapports annuels du 2012 à 2016.

CC = المستحقات ذات المخاطر العالية

FP = الأموال الخاصة

من خلال المنحنى نلاحظ أن منحنى مؤشر المستحقات ذات المخاطر العالية سجل تذبذبات تراوحت بين 32.22% و36.90%. أما من حيث التنقيط لهذا المؤشر فقد عرف تذبذبا، حيث عرفت المدة ما بين 2012 حتى 2016 تواجد المؤشر في التنقيط رقم 02 كونه تراوح في المجال 25 % إلى 50 % والذي يعبر عنه بالوضع المرضي مع ملاحظة تناقص هذا المؤشر خلال هذه الفترة.

من خلال التنقيط الكلي لمدة الدراسة تستنج أن البنك في وضعية مرضية، غير أن المتتبع للقوائم المالية يجد أن هذا التحسن واكبه ارتفاع في قيمة المستحقات ذات المخاطر العالية طيلة مدة الدراسة، وتمت تغطيته بارتفاع يوازيه ويفوقه في النسبة للأموال الخاصة، وهذا غير كافي على المدى الطويل وقد يؤدي تدهور في قيمة الأصول.

- **مؤشر المستحقات المتعثرة**: يقيس هذا المؤشر حجم المستحقات المتعثرة والتي تمثل مجمل المستحقات والفوائد المتولدة منها وغير المسددة منذ أكثر من سنة والتي لا يرجى سدادها إلى مجموع التمويلات المباشرة للزبائن، ويعبر عنه أيضا بمؤشر الخسائر في الأصول.

ويمكن حسابه وفق العلاقة التالية:

مؤشر المستحقات المتعثرة = المستحقات المتعثرة/ اجمالي التمويلات المباشرة الممنوحة للزبائن.

جدول رقم (05): قياس مؤشر المستحقات المتعثرة.

السنوات / المؤشر	2012	2013	2014	2015	2016
المستحقات المتعثرة	%5.61	%4.84	%5.61	%4.52	%5.01
التنقيط السنوي	4	3	4	3	4
التنقيط الكلي لمدة الدراسة	4				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري BNA

ويمكننا تمثيل المعطيات بيانيا بناء على مخرجات الجدول السابق.

شكل رقم (03): مؤشر المستحقات المتعثرة

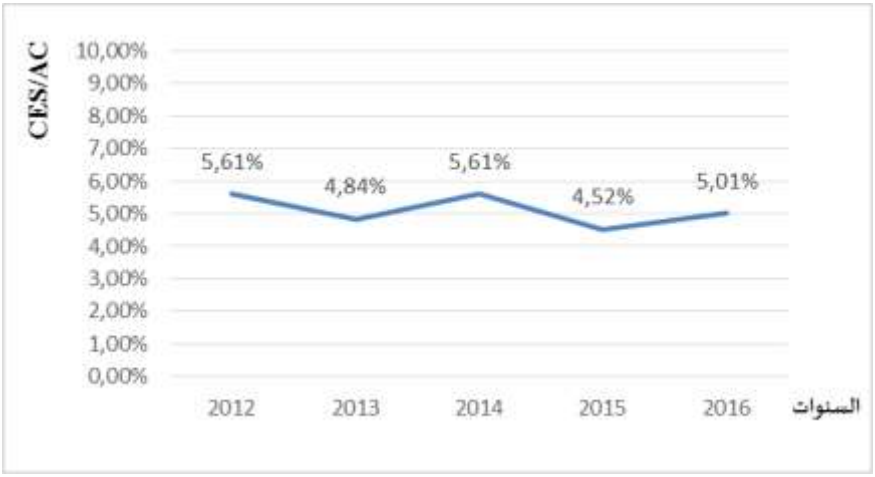

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على

Banque Nationale d'Algérie, Rapports annuels du 2012 à 2016.

المستحقات المتعثرة = CES

اجمالي التمويلات المباشرة الممنوحة للزبائن = AC

من خلال دراستنا للمعطيات المتواجدة في المنحنى يمكننا ملاحظة أن هناك تذبذب في القيم في شكل خط منكسر كدلالة واضحة على عدم التحكم والاستقرار في المعطيات وغياب استراتيجيات للتسوية. أما من حيث التنقيط فالبنك مصنف في الوضع الثالث والرابع والمعبر عنه بضعف في إدارة الأصول مع وجود نقائص يجب تداركها، والا أدى ذلك إلى تآكل في أصول البنك.

إن بقاء هذا المؤشر في المستوى الضعيف طيلة مدة الدراسة، دليل على عدم فعالية نظام الرقابة الداخلية في تحسين هذا المستوى وتداركه للوضع ومن ثم تخفيض النسبة واجبار الإدارة التنفيذية على احترام الحدود المسطرة من قبل السلطات الإشرافية.

- **مؤشر تركز الأصول الموجهة للقطاع الخاص**: يقيس هذا المؤشر حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص كنفس المستفيد إلى اجمالي الأموال الخاصة للبنك.

ويمكن حسابه وفق العلاقة التالية:

مؤشر تركز الأصول الموجهة للقطاع الخاص = حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص كنفس المستفيد / اجمالي الأموال الخاصة للبنك.

جدول رقم (06): قياس مؤشر تركز الأصول الموجهة للقطاع الخاص

السنوات / المؤشر	2012	2013	2014	2015	2016
تركز الأصول الموجهة للقطاع الخاص	%64	%70	%85	%82	%84
التنقيط السنوي	3	3	4	4	4
التنقيط الكلي لمدة الدراسة	4				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري BNA

ويمكننا تمثيل المعطيات بيانيا بناء على مخرجات الجدول السابق.

شكل رقم (04): مؤشر تركز التمويلات الموجهة للقطاع الخاص

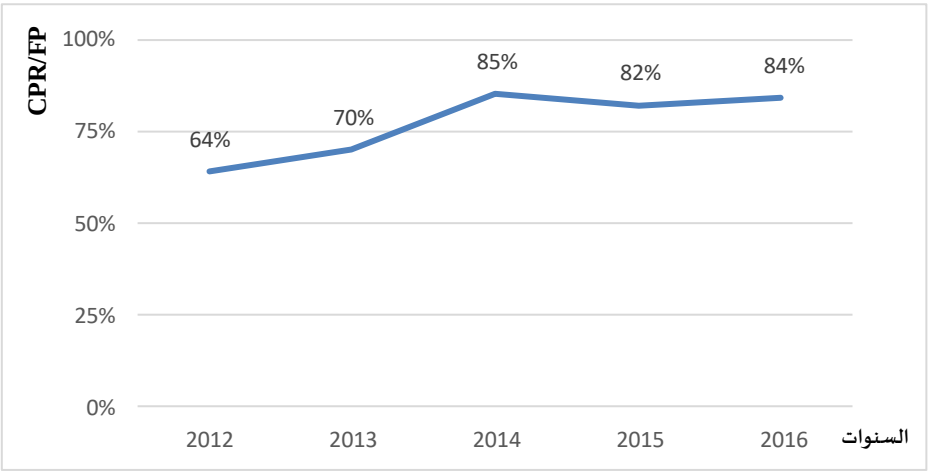

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على

Banque Nationale d'Algérie, Rapports annuels du 2012 à 2016.

CPR= حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص كنفس المستفيد

FP= اجمالي الأموال الخاصة للبنك

من خلال تحليلنا للمعطيات المتواجدة في المنحنى يمكننا استخلاص ما يلي:

من المنحنى السابق نلاحظ أن مؤشر تركز الأصول والخاص بالتمويلات المباشرة الممنوحة للمؤسسات الاقتصادية الخاصة، يتواجد ضمن مجال التنقيط 04، والذي يميز عدم احترام البنك محل الدراسة للحدود المسطرة، وإمكانية تعرض أصول البنك لخسائر محتملة، رغم الانخفاض في قيمة هذا المؤشر لاحقا، الا أنه يمكننا تقسيم هذا التطور من خلال المنحنى إلى مرحلتين مختلفتين حسب ما يلي:

- تمتد المرحلة الأولى من سنة 2012 إلى 2014 والتي شهدت ارتفاعا ملحوظا للمؤشر من 64 % إلى 85 % وبمعدل تدهور يمثل أكثر من 32 %، وهذا نظرا للتوسع في قيمة القروض الممنوحة لهذا القطاع من سنة لأخرى دون مراعاة لحجمها وما تمثله نسبتها للأصول أو حتى لحقوق الملكية.

- عرفت المرحلة الثانية للفترة المدروسة من 2014 إلى 2016 انخفاضا وتحسنا في قيمة هذا لمؤشر ليصل في نهاية الفترة إلى 84% مرتفعا بذلك عن السنة السابقة والتي عرفت اقل قيمة للمؤشر طيلة مدة الدراسة بنسبة 82 % مما يعطي ايحاء بضعف في إدارة الأصول وتواصل البنك في سياسة التوسع الائتماني مع عدم مراعاته لمستوى تركزها، والذي يعتبر وضعا غير صحيا قد يكبد

البنك خسائر محتملة في حالة فشل هذه المؤسسات أو عدم قدرتها على السداد مما يستدعي ضرورة اتخاذ إجراءات تصحيحية عاجلة.

- **التصنيف الكلي لمؤشر جودة الأصول للبنك الوطني الجزائري:**

مما سبق يمكننا استخلاص الجدول التالي:

الجدول رقم (07): ملخص نسب تحليل جودة الأصول

السنوات / المؤشر	2012	2013	2014	2015	2016
المستحقات ذات المخاطر الممكنة	%1.65	%1.55	%1.02	%1.29	%2.07
التنقيط السنوي	1	1	1	1	1
المستحقات ذات المخاطر العالية	%36.32	%35.24	%36.90	%34.28	%32.22
التنقيط السنوي	2	2	2	2	2
المستحقات المتعثرة	%5.61	%4.84	%5.61	%4.52	%5.01
التنقيط السنوي	4	3	4	3	4
تركز التمويلات الموجهة للقطاع الخاص	%64	%70	%85	%82	%84
التنقيط السنوي	3	3	4	4	4
التنقيط الكلي السنوي للأصول	3	2	3	3	3
التنقيط الكلي السنوي للأصول خلال مدة الدراسة	**3**				

المصدر من اعداد الباحثين بناء على الجداول السابقة

من الجدول أعلاه يتبين أن أصول البنك الوطني الجزائري تحمل التصنيف رقم 3 حسب نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS خلال كامل فترة الدراسة، بمعنى أن البنك محل الدراسة يمتلك أصول ذات جودة معقولة مع بعض النقائص الملاحظة التي تستدعي التدخل في أقرب الآجال لرفعها، والذي يترجم بفعالية متوسطة لنظام الرقابة الداخلية مع احترام نسبي للحدود والأهداف المسطرة من قبل السلطات الإشرافية.

4- الخلاصة

أظهرنا في هذه الدراسة كيف يساهم قياس ومراقبة جودة الأصول ضمن نموذج CAMELS في تفعيل نظام الرقابة الداخلية في احد أهم البنوك التجارية في الجزائر BNA والذي يمثل حوالي 75% من اجمالي النظام البنكي في الجزائر، للفترة الممتدة من 2012 إلى 2016، والتي تزامنت مع

اعتماد الجزائر لنظام جديد للرقابة على البنوك أطلق عليه اسم نظام التنقيط المصرفي الأمريكي SNB والمستوحى كليا من نظام CAMELS، إضافة إلى صدور في أواخر سنة 2011 تشريعا قانونيا جديد للرقابة الداخلية للبنوك، مع استحداثه لمكونات وأهداف وتقنيات جديدة.

ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

- رغم تواجد مؤشر المستحقات ذات المخاطر الممكنة ضمن الصنف 01 والذي يترجم بإدارة جيدة لهذا الأصل ورقابة فعالة لنظام الرقابة الداخلية، الا انه شهد ارتفاعا له خلال مدة الدراسة، مما يستدعي متابعة حثيثة له من أجل السهر على استرجاع هذه المستحقات بمختلف الطرق لتفادي تحولها لخسائر على الأصول وانخفاض في رأس المال؛

- البنك الوطني الجزائري أظهر نقاط ضعف رئيسية، تتمثل في استمرارية زيادة مستويات المستحقات المتعثرة والمتواجدة ضمن الصنفين 03 و04 مما يمكن ترجمته بإدارة ضعيفة لهذا النوع من الأصول وبالتالي ضعف في فعالية نظام الرقابة الداخلية للبنك، وعليه في هذه الحالة مراجعة سياسته اتجاه هذا المؤشر؛

- يعاني البنك الوطني الجزائري من مشكلة تركز في محفظته الائتمانية تستدعي ضرورة تنويعها والسهر على تواجد المؤشر في الصنفيين الأوليين؛

- مؤشر المستحقات ذات المخاطر العالية للبنك الوطني الجزائري، يتواجد ضمن الصنف 02 في أغلب مدة الدراسة والذي يعبر عنه بإدارة مرضية للأصول ونظام فعال للرقابة الداخلية إلى حد ما واحترام للحدود والأهداف، وعلى البنك المحافظة على هذا الوضع والدفع للتحول إلى وضع جيد؛

- خلصت نتائج التحليل وفق نظام CAMELS إلى أن الأصول المملوكة للبنك الوطني الجزائري تواجدت ضمن الصنف 03 والذي يعبر عنه بأصول ذات جودة معقولة، مع بعض النقائص التي تستدعي التدخل لرفعها في أقرب الآجال؛

- عكست متابعة وضعية الأصول وجودتها من حيث القياس والمراقبة لها وفق نظام CAMELS خلال مدة الدراسة، إلى تواجد نظام الرقابة الداخلية للبنك بمستوى متوسط الفعالية، يمكن الرفع من مستواه من خلال اعتماد نظام CAMELS كأداة للرقابة الذاتية مرتين على الأقل سنويا.

في ضوء النتائج السابقة نُوصي بما يلي:

- إعادة النظر في مستوى تركز أصول البنك الوطني الجزائري بتنويعها قدر الإمكان؛

- مراجعة قيم كل المستحقات غير المسددة وخاصة المتعثرة منها لمحاولة الحد منها ووضع سياسة ناجحة لاسترجاعها في أقرب الآجال وتفادي تآكل أصول البنك.

قائمة المصادر والمراجع:

1- الوردات، خلف عبد الله، 2006، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق- وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، الأردن.

2- بن سفاع، علي منصور محمد، 2008، تقييم الأداء باستخدام نموذج CAMELS دراسة تحليلية لأداء البنك الأهلي اليمني للسنوات 2003-2007، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 02، ص 16، اليمن.

3- بوخلخال، يوسف، 2012، أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي(Camels) على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية- دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية-، مجلة الباحث، عدد 10، ص 207، الجزائر.

4- البنك الوطني الجزائري، 2012، https://www.bna.dz/ar.

5- بنك الجزائر، التقرير السنوي ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2013، ص 146.

6- Uyen Dang, 2011,THE CAMEL RATING SYSTEM IN BANKING SUPERVISION A CASE STUDY, Arcada University of Applied Sciences, International Business, P16

Board of Governors of the Federal Reserve SR 90-21 (IB), 1990,- System,Washinton, dc.20551,division of banking supervision and .regulation, www.federalreserve.gov/boarddocs/srletters/1990/sr9021.htm

7-è Ishmael Appiah-Gyamerah et Joseph Nartey, 2014,- The effectiveness of Internal Control Systems of banks, The case of Ghanaian banks, International Journal of Accounting and Financial Department of Accounting, Central 380,:Reporting, Vol 4, No.2, P University, College, Accra.

8-Banque Nationale D'Algérie, Direction Générale, Circulaire N° 1789 du 22/06/199, P2.

9-Banque Nationale D'Algérie, Direction Générale, Circulaire N° 1922 du 28/12/2006, P3.

10-Banque Nationale D'Algérie, Direction Générale, Circulaire N° 1923 du 28/12/2006, P2.

11-Banque Nationale D'Algérie, Direction Générale, Circulaire N° 2080 du 18/11/2014, P2.

12-Banque Nationale D'Algérie, Direction Générale, Circulaire N° 1920 du 11/12/2006, P2.

13-Banque D'Algérie, Direction Générale de l'Inspection Générale, Système de Notation Bancaire, Supervision du Système Bancaire, P 17.

14-Banque D'Algérie, Direction Générale de l'Inspection Générale, Système de Notation Bancaire, Guide Générale De Contrôle Sur Place, P 31.